



وزارة المالية

تحت الرعاية الملكية السامية
مؤتمر "الإدارة الرشيدة المعنية للمياه"

كلمة الافتتاح
لمعالي د. زياد فريسنز
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية

عمان 2007/6/6

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أصحاب المعالي والعظوفة،،

أصحاب السعادة،،

السيدات والسادة،،

الضيوف الكرام ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

يشرفني في هذا اليوم أن أفتتح أعمال هذا المؤتمر
الاقليمي الهام مؤتمر الإدارة الرشيدة المحلية للمياه نيابة
عن سيدي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني
المعظم، ويسرني أن أنقل لحضراتكم تحيات جلالتة
وتمنياته لمؤتمركم هذا كل النجاح والتوفيق لتحقيق
الأهداف التي نصبوا إليها جميعاً.

كما ويسعدني بهذه المناسبة أن أرحب بكم جميعاً
أجمل ترحيب وأخص بالذكر هذه النخبة المتميزة من
ضيوف المملكة الكرام وممثلي الجهات الدولية المانحة
جميعاً متمنياً لهم طيب الإقامة في عاصمتنا الحبيبة عمان
التي يسعدنا احتضان فعاليات هذا المؤتمر.

السيدات والسادة،، الضيوف الكرام ،،

لا يخفى عليكم بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا هي من أشد بقاع العالم افتقاراً للمياه، فعلى الرغم
من أن مجموع سكان هذه المنطقة يزيد عن 6% من
إجمالي سكان المعمورة، إلا أنه لا يتوفر فيها سوى

1.4% من المياه العذبة في العالم. كما أن الطلب على المياه في هذه المنطقة في ازدياد متواصل نتيجة لارتفاع معدل النمو السكاني فيها بشكل مطرد مما يفاقم هذه المشكلة ويزيدها تعقيداً.

فقد تضاعف عدد سكان هذه المنطقة خلال السنوات الثلاثين الماضية ليصل إلى أكثر من 400 مليون نسمة فيما لم يواكب هذا النمو السكاني الكبير تطويراً وتحسيناً ملموساً في مصادر المياه المتجددة الأمر الذي ترتب عليه انخفاض ملحوظ في حصة الفرد من المياه العذبة في هذه المنطقة إلى أقل من النصف مقارنة بما كان عليه الوضع في عقد السبعينات من القرن الماضي.

وإذا ما استمر نمط الاستهلاك على وضعه الحالي
يتوقع أن يزداد الوضع سوءاً وأن ينخفض حجم المياه
المتاحة خلال العقود القادمة إلى نصف ما هو عليه
الوضع حالياً في حال لم يتم تبني استراتيجيات ومبادرات
فعالة على مستوى الدولة الواحدة أو على المستوى
الجماعي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الفعلية
والضغوطات السكانية المستقبلية لمعالجة الاختلالات
المائية في هذه المنطقة.

السيدات والسادة الكرام، الضيوف الكرام،

إن الواقع المائي في الأردن يمكن أن يكون مثلاً حياً وفريداً على اختلال واضح في معادلة التوازن بين الطلب على المياه والتمتاع منه، فقد تجاوز العجز المائي في مياه الشرب 25% وفي مياه الري 50%، ناهيك عن العجز الكبير في الاستخدامات لقطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

وهذا الواقع الصعب تطلب منا ولا زال يتطلب جهوداً مضاعفة وحثيئة لتحسين إدارة شؤون المياه في

بلدنا الذي يعتبر واحداً من بين أفقر عشر دول في العالم في توافر هذا المصدر الحيوي. فعلى الرغم من تبني المملكة لسياسات ترشيديّة واضحة في مجال استخدام الموارد المائيّة، فإن مشكلة المياه لا زالت تعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه عملية التنمية في المملكة.

وعلى ضوء معدلات النمو السكاني، فقد قدرت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن يرتفع العجز المائي في الأردن خلال العقدين القادمين إلى مستويات قياسية ما لم يتم تبني المزيد من السياسات والاستراتيجيات الفعالة لمواجهة هذا الوضع وحتى لو ظلت الاحتياجات المائيّة على حالها دونما تغيير. فبدون

الإدارة الفعالة والرشيده للمياه سيزداد الاستنزاف الجائر
لمصادر المياه الجوفية الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل بيئية
يصعب حلها في المستقبل.

السيدات والسادة الكرام، الضيوف الكرام ،

لا بد من التأكيد على أن الإدارة الرشيدة للمياه في
منطقتنا تتطلب العمل بشكل دؤوب على عدة محاور يأتي
في مقدمتها العمل على تكثيف الجهود تجاه تحسين
مرافق وتجهيزات البنية التحتية للمياه وتقليص الفاقد منها
إلى أضيق الحدود الممكنة والتوسع في بناء السدود

ومشاريع الحصاد المائي وزيادة حجم الاستثمارات في مجال معالجة المياه وتحليتها واستخدام التقنيات الحديثة في أنظمة الري وتنظيم عملية إيصال المياه إلى المستهلكين وتبني سياسات وبرامج فعالة تمنع الهدر في الاستخدامات غير الضرورية وتبني آليات فعالة فيما يتعلق بتسعير أثمان المياه للمستهلكين تجنباً لإساءة استخداماتها.

هذا علاوة على ضرورة تبني سياسات زراعية تركز على استخدام المحاصيل ذات الحاجة القليلة للمياه.

وبالإضافة إلى ما تقدم فإننا نرى أن الحلول الجذرية
لهذه المشكلة الصعبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا تتطلب من بلدانها تبني صيغ تعاون وتنسيق
جماعي بهدف إقامة مشاريع إقليمية مشتركة لخدمة
شعوبها، وهي مشاريع كما تعلمون ذات كلفة عالية
وخارج نطاق القدرات المالية لدول المنطقة بمفردها.

وقبل أن أختتم كلمتي، أجد من الضروري الإشارة
إلى أن المملكة على وشك استكمال جميع الخطوات
اللازمة لتنفيذ مشروع جر مياه الديسي هذا المشروع
الحيوي الكبير وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص،
وسيساهم هذا المشروع إلى جانب المشاريع الأخرى